

على الذات وعلى كل من هذين القولين فيهما
 على الاول ان الوجود لو كان زائدا على الذات
 لم يجز اما ان يكون ثابتا امر لا اول يوجب
 التسلسل لا يثبت بتواتر ايضا ثم كذلك ويلزم
 التسلسل والثاني يستلزم انصاف الوجود
 ونقيضه وهو محال ومنها على الثاني ان ذاته
 غير معلومة لنا ووجوده معلوم لنا ينتج
 ذاته غير وجوده كذا في السكتا في واجيب
 بالثاني ما يمنع انصاف الشيء بنقيضه اذا
 كان متصفا به وهو بان يقال الوجود عدم
 او الوجود معدوم اما انصافه بنقيضه
 بالنسبة والاستتقاق فلا يمنع فان كل صفة
 قائمة بشي من افراد نقيضه كالتسواد القائم
 بالجسم فانه لا جسم مع انصاف الجسم به فيصده
 ان الجسم ذو ولا جسم ولا بعد ان يصدق الوجود
 ذو ولا وجود وفي قوله ان ذاته تعالى غير معلومة
 لنا ووجوده معلوم لنا محتمل لاننا نقول
 كنه وجوده غير معلوم قال في غرر الطولح لغالب
 ان يقول يمنع العلم بحقيقة وجوده تعالى

ولنا

وانا نعلم كونه ليس معدوم ولا يطرأ عليه العدم
 واما حقيقة وجوده الذي هو ذاته على من هو
 الشيخ فغير معلوم لنا فقولكم وجوده معلوم
 لنا دون ذاته مصادرة و القدم والبقا
 معطوفان على الوجود من عطف اللان على اللان
 لان كل من وجب وجوده وجد قدمه وبقاوه
 وعطف البقا على القدم كذا لان كل من ثبت
 له القدم استحال عليه العدم القدم
 في حقه تعالى واما في حق الحوادث كما في قولهم
 هذا انا قد يبرهن عبارة عن قدوم مدة
 وجوده وان كان مسبوقا بالعدم ذكر بعض
 الفقهاء ان اقل زمان يوصف به الحادث
 بالقدم حول فلو علق حربة القديم لم يعيد
 عتق من مصى له حول فاكثر ذكره شيخنا
 فان قلت اي الاطلاقين حقيقة قلت حاصل
 كلام السكتا في انه استعادة في المعنى الذي
 للقديم حقيقة في غيره على اصطلاح اللفظة
 وعند المتكلمين بالعكس عبارة ال
 معبر به وقوله نحن نفي العدم السابق للوجود

من الجدوى في المدهرى